التقييم المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لأعمال لجنة دستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي)

جامعة الصحة العالمية السادسة والخمسون

إذ تذكر بالقرآن ج 3-6 2003 19-6 33-6 15-6-6 23

السلامة الغذائية

وإذ تتزامن في التقرير الخاص بالتقدير المشترك الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لدستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي) والأعمال الأخرى التي تضطلع بها المنظمتان في مجال المواصلات الغذائية

وإذ تتعترف بالتقدير بين لجنة دستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي) عن نتائج التقييم المشترك الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المرفق بهذا القرار

وإذ تُرحب بالنصوص التي تحتوي على أية ملاحظات أو تعديلات في المواصلات القائمة على العلوم من أجل

السلامة الغذائية والقضايا المتعلقة بالصحة والزراعة

وإذ تتاح قمع الاتهام التعاوني الممتاز بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في مجال الصحة الغذائية والزراعة

وإذ تدرك أن ارتفاع مستوى توزيع الأغذية في العالم يرتبط بزيادة الحاجة إلى إجراء تقييمات

ووضع مبادئ توجيهية متقدمةعالمية فيما يتعلق بالسلامة الغذائية والزراعة

وإذ تتمتع بأن الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية قيام نظام إنتاج الأغذية المأهولون للأغذية الساخن والتصدير على حد سواء وذلك بالاستناد إلى أطر تنظيمية تضم صحة المستهلكين

وإذ تعتزم تحمي شركة البلدان المتميزة مشاركة كاملة في وضع المواصلات المناسبة عالمياً
وإذ تؤكد على المسؤولية الرئيسية التي تتحملها منظمة الصحة العالمية، مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في إجراء التقييمات العلمية السليمة للأخطار المرتبطة بالأغذية والغذاء كأساس للتصدي للمخاطر المتعلقة على المستوى الوطني ودولي.

وإذ تؤكد على الحاجة الماسة إلى تعزيز مشاركة قطاع الصحة في أنشطة وضع المعايير في ما يتعلق بالأغذية من أجل تعزيز وحماية صحة المستهلكين،

تقر مساهمة منظمة الصحة العالمية للمبادرة المتزايدة في لجنة دستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي) وتعزيز القدرات داخل المنظمة من أجل تقييم المخاطر المحدّثة.

تحت الدول الأعضاء على ما يلي:

المشتركة بيئة في عملية وضع المعايير على الصعيد الدولي في إطار لجنة دستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي)، ولائهما في مجال الصحة الجامعية والتغذية.

1. استخدام معايير دستور الأغذية الدولي استناداً كأساساً لحماية الصحة على طول السلسلة الغذائية، بما في ذلك لمساعدة في إجراء اختبارات صحية فيما يتعلق بالغذائية والنظم الغذائي.

2. حفظ التعاون بين جميع لجان المشاركة، على المستوى الوطني، في وضع المعايير المتعلقة بالسلامة الغذائية والتغذية، على أساس دستور الأغذية الدولي، بالتركيز، بشكل خاص، على قطاع الصحة وإدراك جميع الأطراف المعنيةمشاركة كاملة.

3. تيسير مشاركة خبراء وطبيبيين في الأنشطة الدولية لوضع المعايير.

4. تدعو اللجان الإقليمية إلى استعراض السياسات والإستراتيجيات القائمة لتقييم القدرات في مجال الصحة وتعزيز المعايير المتعلقة بالسلامة الغذائية والمعايير الخاصة بالغذائية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

5. تدعو الجهات المعنية إلى زيادة مستوى التمويل المقدم إلى نظام المنظمة المتعلقة بوضع المعايير الخاصة بالأغذية وإلى اهتمام خاص لأقل البلدان دموا.

تطلب إلى المدير العام ما يلي:

1. دعم وضع وتنفيذ خطة عمل لمعالجة التوصيات الواردة في تقرير تقييم الخصائص بديستور الأغذية الدولي، وقوامها، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ببحث سبل تحقيق كفاءة عملية وضع معايير دستور الأغذية الدولي عن طريق تلبية الاحتياجات الفريدة من نوعها الخاصة بتصنيف الشؤون، والتي تلزم دستور الأغذية الدولي، في إطار الهيكل العام لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.
تعزيز دور المنظمة:

(1) في إدارة لجنة دستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي) ويرجع الدور الذي تضطلع به للجنة والأعمال ذات الصلة على جميع مسئليات المنظمة;

(2) في استكمال أعمال لجنة دستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي) يسطع لجنة منظمة الصحة العالمية ذات الصلة في مجال الصحة واللغزية والتغذية، مع إبلاء اهتمام خاص للمسائل التي يتم التكليف بها في إطار قرار جمعية الصحة العالمية وبنواتج الصحة الدولية;

(3) في تقييم المخاطر المحتملة، بما في ذلك القيام بهذا عن طريق نظام هيئة الخبراء والمشاركين المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك عن طريق إقامة جهود تدريبية في منظمة الصحة العالمية;

(4) في تعزيز قدرات نظام السلامة الغذائية على حماية صحة الإنسان على طول السلسلة الغذائية;

(5) في دعم تحقيق الروابط القائمة بين البيانات الخاصة بالأمراض المنقولة بالغذاء وبين النتائج الناجمة عن الأغذية;

(6) في التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تقديم دعم خاص إلى البلدان النامية من أجل توليد البيانات اللازمة لوضع الموصفات الدولية للمواصفات الغذائية;

(7) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، ولإسهام البلدان النامية وأقل البلدان نسبياً، فيما يتعلق بتوزيع التقارير في المجالات المذكورة أعلاه;

(8) حفز إقامة شبكات تربط بين السلطات التنظيمية الوطنية والإقليمية المعنية بالسلامة الغذائية، ولإسهاماً على المستوى القياسي;

(9) مواصلة تعزيز أواصر التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بما في ذلك تبادل نهج أكثر تسيباً بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فيما يتعلق ببنية التقارير، وخصوصاً في إطار برامج الموصفات الغذائية المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية;

(10) إعادة تخصيص الموارد لأنشطة منظمة الصحة العالمية ذات الصلة بإضافة مواصفات الأغذية بالإضافة إلى دستور الأغذية الدولي، مع الاهتمام الخاص بأقل البلدان نسبياً.
الملحق
بيان هيئة الدستور الغذائي عن نتائج التقييم المشترك الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للدستور الغذائي وللأعمال الأخرى التي تضطلع بها المنظمات في مجال الممارسات الغذائية

1- بعدما درست هيئة الدستور الغذائي التقرير والتوصيات الصادرة عن التقييم المشترك الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن الدستور الغذائي وغير تلك من الممارسات الغذائية التي تضطلع بها المنظمات، أعربت عن تقديرها بالكامل للاستراتيجيات الرئيسية التي تتمتع بها منظمة الصحة العالمية للدستور الغذائي، وهي تهدف إلى تحقيق أهداف التوصيات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية. وثبتBMW أن هناك فرصاً كبيرة لتحسين الممارسات الغذائية، وهي تدعم الرؤية العامة التي تتجلى في التقرير النهائي للجنة. ويرى أن التقرير يعين أن المنظمة الدولية للصحة العامة يمكن أن تكون مرجعاً رئيسياً في التوصيات الغذائية.

2- ولاحظت الهيئة أن التقرير مثير للاهتمام، وتوجيهه إلى ضمان تطبيق تدابير الصحة والبيئة في تجارة الأغذية. ومع ذلك، تأكدت الهيئة أن التقرير ينبغي أن يكون مدعوماً بالبحث والدراسات العلمية. وعلى هذا النحو، يمكن أن يكون هذا الابتكار في تجارة الأغذية من القضايا الهامة التي ينبغي أن تكون في قائمة الأولويات في منظمة الصحة العالمية.

3- واست#: إدراج توصيات التغييرات اللازمّة لتحسين ممارسات تجارة الأغذية، ودعم التقرير النهائي للجنة في تحقيق أهداف التوصيات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، وتعزيز الوعي بأهمية تطبيق تدابير الصحة والبيئة في تجارة الأغذية. ويعتبر التقرير التوجيه الجيد للمنظمات الدولية للصحة العامة في تحقيق أهداف التوصيات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية.

4- وأولاً، يجب أن يكون الدستور الغذائي متماسياً مع البيئة، وثبوت أن التقرير النهائي للجنة يدعم هذا، ويؤكد أن التوصيات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية يجب أن تكون محددة من حيث البيئة. ويعتبر التقرير التوجيه الجيد للمنظمات الدولية للصحة العامة في تحقيق أهداف التوصيات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية.

5- ومع ذلك، وإن الانتقاد العام للدستور الغذائي قد يكون غير كافٍ، يجب على المنظمة الدولية للصحة العامة أن تكون متحورة لتعزيز الوعي بأهمية تطبيق تدابير الصحة والبيئة في تجارة الأغذية. وعلى هذا النحو، يمكن أن يكون هذا الابتكار في تجارة الأغذية من القضايا الهامة التي ينبغي أن تكون في قائمة الأولويات في منظمة الصحة العالمية.

6- ومن أجل المحافظة على الدعم الكبير من كافة الدول الإعضاء وأصحاب العلى، وافق الهيئة على وجوب أن يركز رداً ورد المنظمات الراعية على التوجه على النقاط التالية:
زيادة كفاءة عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي وفعالتها، مع المحافظة على الشفافية ونطاق التغطية والاتساق في الإجراءات في سياق عملية وضعها.

زيادة مشاركة الدول الأعضاء الدائمة والدول الأعضاء التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول في أعمال هيئة الدستور الغذائي في مختلف مراحل وضع المواصفات.

زيادة فائدة مواصفات الدستور الغذائي بالنسبة إلى الدول الأعضاء من حيث جدواها بالنسبة إلى احتياجاتها وتوقيتها.

تعزيز القاعدة العالمية لتحليل المخاطر، بما في ذلك تدقيق المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية من أجل تحسين كفاءة وفعالية تقديم مشورة الخبراء العالمية للهيئة والدول الأعضاء وتحسين الإبلاغ عن المخاطر.

زيادة كفاءة بناء القوانين من أجل تطوير النظم القطرية للرقابة على الأغذية.

ووقع الهيئة على ضرورة أن تنتمي بقدر أكبر من الاستقلالية ضمن الهيكل الشامل لكل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، يمكنها من اقتراح وتنفيذ برنامج عملها وميزاناتها بعد موافقت المنظمتين الراعيتين عليها.

وأدى الهيكل الآراء التي وردت في تقرير التقليم من أن آليات الدستور الغذائي تعمل جيداً وبشكل جيداً نحو الأعضاء، لكنها متقلة بالأنواع، ولا تملك الموارد الكافية لدعم اعتماد دستور الغذائي الحالي. وليست بذلة التوصية بتوسيع الأمان ويجب أن تتمام فضائل الموظفين فيها وهيكلها مع الاحتياجات المتغيرة للهيئة.

وقد يعلق بمشورة الخبراء على أن الهيئة تبدأ رأي القائل إن هذا العنصر هام جداً بالنسبة إلى كافة دول الأعضاء وليست نفسيها. ورأى ووجب تحويل منظمة الفريق الراعي للدستور الغذائي وتعزيز العلاقات بين دولي أولويات الدستور الغذائي وتحسينها بشكل دوري بناء على زيادة موارد الدستور الغذائي.

كما تكون الحاجة إلى زيادة تعزيز استقراره من أي مؤثرات خارجية وشفافيتها في إطار المنظمتين وامتداد قدرته أنه لا بد من النهج المستقبليات أكثر بين وظيفة تدقيق المخاطر التي يؤديها الخبراء ووظيفة إدارة المخاطر التي تؤديها لجان الدستور الغذائي، مع الإشارة إلى الرؤى التي يبقيان بين هاتين الوظيفتين، وشهدت الهيئة على أن تقديم مشورة الخبراء الطبية هي مؤسسة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ويجيب أن يظل كذلك، وأوصى بشدة بأن تزيد منظمة الصحة العالمية مساهمتها بشكل ملحوظ في تقديم المخاطر على الصحة الذي تجريه لجان الخبراء المشتركة بين المنظمتين، ومشاهدات الخبراء المشتركة بين المنظمتين، كما أوصى منظمة الأغذية والزراعة بزيادة مشاركتها في المجابهة التي تتكبد مسؤولياتها وخبرتها، ورجح الهيئة مما جاء في لسان الدكتور Bruntland في ملاحظاتها الإقليمية أسلوب الدورة الأولية من أن تنظيمات الصحة العالمية ومنظمة الصحة العالمية تستترون بعائد المشارقة التي تطالب هيئة الدستور الغذائي بها في دورتها الرابعة والثانية، باجتماع جمعية علمي لاتخاذ القرارات في الدستور الغذائي والدعوة إليها على اعتبارها أولوية ملحة.
10 - وفي مجال بناء القدرات، رحبت الهيئة بالمبادرات القائمة التي وردت في التقرير، بما في ذلك مرفق把握 والممارسات التنظيمية التي تدير منظمة التجارة العالمية بتعاليم التطبيق مع البنك الدولي ومنظمة الغذاء والزراعة والمنظمة العالمية لصحة المرأة والصحة الاجتماعية. في الوقت المتماشي، نجد المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تتفق على المشاركات في الدستور الغذائي، ودعمت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إلى بذل ما يمكن من جهود لتأمين الأمور من خارج الهيئة والممارسات التنظيمية لحوار المجتمع، وهو بشكل مباشر أكبر للتنمية بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وفنشب إلى المنظمتين الراهنين، إجراء تحليل فوري للمسائل المتوقفة لديهما لبناء القدرات وبلاغ هيئة الدستور الغذائي بطرق تحسين تنسيق العمل وتوزيعه استنادا إلى نقاط القوة والذات المتعلقة بها.

11 - ودعت الهيئة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إلى توفير موارد إضافية من البرامج العادلة، إلى جانب الموارد من خارج الهيئة إذا دعت الحاجة، إلا أن تعزيز عمل الدستور الغذائي والأعمال ذات الصلة في المنظمتين يستحق.

12 - ودعت الهيئة الأعضاء إلى دعم متابعة عملية التقييم، بما في ذلك البيانات الصادرة عنها والموقف المتخذ في جمعية الصحة العالمية ومجلس منظمة الأغذية والزراعة ومؤسسة الداخل.

13 - ودعت الهيئة من جديد التزمتها بالإسراع في دراسة كافة التوصيات الموجهة إليها في تقرير التقييم، وفي هذا الإطار:

- دعت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المهتمة إلى تقديم ملاحظاتها الحالية إلى الأمانة;

- طلبت من الأمانة تحليل الملاحظات المتعلقة بيئة لهجة الدستور الغذائي ومهمتها وإعطاء عدة خيارات تغير على تعرض على الهيئة لدراسة في دورتها العادية المقبلة;

- طلبت الأمانة تحليل الملاحظات على وظائف اللجنة التقييمية وإعطاء عدة خيارات تعبر على الهيئة لدراسة في دورتها العادية المقبلة;

- طلبت الأمانة تحليل الملاحظات على إدارة المواصفات وإجراءات وضع المواصفات، بما في ذلك تحديد الأولويات النهائية بها الدول الأعضاء النهائية، وتشكيل الملاحظات بجميلها للإشراف في تنفيذ إجراءات أكثر فعالية وكفاءة، بما يعطي الهيئة عدة خيارات لدراسة في دورتها العادية المقبلة;

- طلبت الأمانة وضع استراتيجيات تحرص على هيئة دستورتها في دورتها العادية المقبلة بشأن تنفيذ التوصيات المتعلقة بمواجهة الأمراض الداخلية والإجراءات الداخلية الأخرى;

- طلبت الأمانة تحليل الملاحظات الصادرة عن تقرير التقييم التي لم يتم التطرق إليها أبدا، وإعطاء عدة خيارات و إصدار توصيات بشأن طريقة العمل.

جلسة الامناء العامة العاشرة، 28 أيار/مايو 2003
الجنسية العربية، 28، لمحاضر الجمعية م/05/10